التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء متطلبات العولمة

د. محمد عثمان الثبيتي

كلية التربية والآداب - جامعة تبوك

المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء مُتطلبات العولمة من خلال الوقوف على كون التعليم استثماراً أم استهلاكاً ومدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، وتحديد المهارات المطلوبة عند التخطيط للموارد البشرية، ومعرفة كيفية حساب تكاليف التعليم وتواؤم الإنفاق على التعليم مع العائد الاقتصادي له وكيفية الاستفادة من ترشيد الإنفاق على التعليم في زيادة كفاءته وجودته وما الأنماط العالمية التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق متطلبات العولمة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الاستثمار في التعليم خيار استراتيجي، وليس سلعة استهلاكية، وأن التأهيل النوعي للموارد البشرية المتوائم مع مُتطلبات العولمة سيُحقق الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري، كما أن الأخذ بمنهجية التخطيط ستؤدي إلى صقل مهارات الكوادر البشرية لتتواءم ومُتطلبات العولمة، وضرورة تطبيق الأساليب العلمية في حساب كُلفة التعليم وعوائده عند التخطيط له، بينما لا يقتصر أثر الإنفاق على التعليم على العائدات الاقتصادية فقط، بقدر ما يتجاوزها إلى عائدات أخرى تتمثل في تقدمه الاجتماعي والحضاري والتقني، ولا يعني ترشيد الإنفاق على التعليم إهمال كفاءته وجودته بل هو عامل مساعد لتحقيق جودته لا عامل هدم لكفائته، كما أن نجاح بعض الدول في تطبيق بعض النماذج لصيغ التعليم العالي يخوِّل الأخذ بها؛ بهدف رفع قدرة مؤسسات التعليم العالي على مواكبة مُتطلبات العولمة.

المقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية صارت كافة الدول على مستوى العالم ترى في التنمية الاقتصادية الأولوية القصوى سواء من جانب الاقتصاديين أو المنظمات الدولية، ومع نهاية الخمسينات من القرن الماضي صار التعليم يمثل العامل

الأهم والأساسي للنمو والتنمية ومن ثم صار التعليم هو القضية الاقتصادية الأكثر تأثيراً في السياسات الاقتصادية (Resnik, 2006: 180).

تقوم العلاقة بين التعليم والاقتصاد على التكامل؛ فالاقتصاد يدعم التعليم مادياً، والتعليم يدعم الاقتصاد بالقوة البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً للقيام بمسؤولياته، وبناءً على هذه العلاقة التبادلية فقد تحول التعليم من تحقيق حاجات الفرد ومطالبه الشخصية في حاضرة ومستقبله، إلي تحقيق حاجات المجتمع ومطالبه المختلفة في حاضره ومستقبله، لذا يعتبر الجانب الاقتصادي للتعليم ذا أهمية قصوى في تكوين رأس المال البشري الذي يؤدي إلي القيام بمهمتين هما:

١ - تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢ - رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

وتشير دراسة "موقف الإسلام من العولمة" إلى مدى العلاقة بين التعليم ومتغيرات العصر حيث أكدت على أن "عدم استجابة التربية للمتغيرات سوف يحدث فجوة بين أداء المؤسسات التربوية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية؛ مما يؤثر بشكل مباشر في مخرجات التعليم، ويظهر في شهل مشكلات اجتماعية كالبطالة أو الانحراف والعنف (www.al-islam.com, 2004: 4).

ويأتي التخطيط للتعليم أحد أبرز الجوانب التي يجب أخذها في الاعتبار على أساس أن التعليم موجه لكافة شرائح المجتمع، وهو السبيل الأمثل لإعداد القوى البشرية المؤهلة لتنفيذ السياسات والخطط التي ترسمها الحكومات بكل اقتدار متسلحة بالمهارات اللازمة للتطبيق المتواءم مع متطلبات العصر، ولقوة الإمكانيات الاقتصادية التي تلعب دوراً مهماً في النظام التعليمي من حيث إيجاد فرص عمل للمتعلمين، وتحسين نوعيته، فمتى ما وجهت هذه الإمكانيات التوجيه السليم فإنها ستعود بالفائدة على المجتمع.

ويُعد التخطيط للتعليم استثماراً طويل المدى يتجسد في تنمية الثروة البشرية، ويدر عوائد اقتصادية أكبر من ذلك الاستثمار في رأس المال الطبيعي،

ويسهم في تذويب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في الحراك الاجتماعي والاقتصادي من مستويات معيشية أقل إلي مستويات أعلي علي المدى الطويل (عبدالسلام، ٢٠٠٦).

إلا أن بعض علماء الاقتصاد لم يولوا علاقة الموارد البشرية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما أولاها إياه كل من "سميث ومارشال" وماركس لعدة أسباب منها:

١ - القيم الاجتماعية التي حرمت النظر إلى الناس باعتبارهم نوعاً من الاستثمار إلا في حالة الرق.

٢ - النظرة التقليدية لعوامل الانتاج والمتمثلة في الأرض ورأس المال والعمل.

٣ - اختزال مفهوم رأس المال على أشكال الثروة التي يُمكن أن تُباع وتُشترى.

٤ - مدى خضوع كل من رأس المال البشري والمادي لمعايير القياس الكمي (Schultz, 1994).

لكن الأنظمة التعليمية تواجه في علاقتها بالواقع الاقتصادي من وجهة نظر الباحث عدداً من التحديات تتمثل في مُعاناتها من ضعف تطابق مخرجاتها مما يعني ضرورة تغيير محتوى التعليم بحيث يتلاءم مع متطلبات العصر من جهة، ويحقق الاستفادة الكاملة من الطاقات والقدرات التي يمتلكها الأفراد من جهة أخرى.

ويمكن تحديد أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في علاقتها بالواقع الاقتصادي في:

١ - ضعف تطابق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

٢ - افتقارها للمرونة للتكيّف مع احتياجاته المتغيّرة.

٣ - نمطية التعليم الثانوي، وعدم اهتمامه بالبرامج التقنية والتطبيقية (مكتب التربية لدول الخليج العربي، ٢٠١١).

كما أن من بين المشكلات التي تستدعي حلولاً إبداعية شاملة هي الهجرة

بحكم العولمة التي تساعد علي سرعة تدفق المعلومات ورءوس الأموال والبشر من مكان إلي مكان آخر، بغير قيود ولا حدود (إدريس، ٢٠١٠).

ويمكن تحديد عدد من الاتجاهات التي يرى الباحث أنها ستكون سبباً في تحقيق ذلك وهي:

١ - إعادة النظر في مسألة التحاق الطلبة بالتعليم الفني والتدريب المهني.

٢ - تعديل اتجاهات الطلاب نحو العمل اليدوي وممارسته منذ الصغر.

٣ - تنمية حب العمل وإتقانه.

٤ - الانضباط الشخصي وتحمل المسؤولية لدى طلبة كل المراحل الدراسية.

مشكلة الدراسة

تعاني الدول النامية من التخلف الاقتصادي والاجتماعي نظراً لعدم قيام خططها المنفذة على أسس علمية مرتكزة على التخطيط التربوي محوراً للتخطيط الشامل، حيث تعد أنظمة ومكونات العملية التعليمية في العالم العربي خاصة فيما يتعلق باستخدام اللغة العربية، والأخذ بأسباب المنهج العلمي في التفكير وفي طبيعة العلاقة بين الثقافة العربية ومثيلاتها في العالم أسباب رئيسة في عدم إحداث أثر عملي للتعليم ينعكس إيجابياً على تحسين النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل في وجود العولمة على أرض الواقع وعدم قدرة الدول على مقاطعتها والسير في تيارات مضادة لها، لتفادي آثارها.

لذا قامت الجامعات ومراكز البحوث في العالم باستشراف المستقبل للبحث عن بدائل احتمالاته، مما أدى إلى استثمار الوقت وتوظيف قدرات الطاقات البشرية، والاستخدام الأمثل للموارد المادية، ولعل أهم ما يشغل تفكير علماء الاقتصاد والتربية والسياسة حالياً في هذا المجال هو العولمة التي انضمت إلى جملة المؤثرات المعاصرة على مستقبل العالم عموماً والعالم العربي تحديداً.

ولمواجهة العولمة وجب على المخططين للتعليم إعادة صياغة مفهومه، وتنظيمه لتحقيق الاستغلال السليم للموارد المتاحة، وإيجاد موارد جديدة،

وتحسين خدماته المرتبطة به، وتنويعها، لشحذ همم العاملين فيه، وتنمية روح النقد الهادف، وإكسابهم القدرة على الإبداع والابتكار.

وهذا يعني أن العولمة التي يشهدها المجتمع الدولي تخلق تحديات جسيمة أمام الدول العربية في عملية التكيف مع المتغيرات الهيكلية، أو في تحقيق القدرة التنافسية العالمية، أو في إمكانية التفاعل مع المتغيرات الجديدة، بشرط ألّا تخل هذه المتطلبات بثوابت المجتمع المرتكز عليها، لأن العولمة ستخلق شكوكاً للأجيال القادمة، نظراً لعدم استجابة النظام التعليمي لسرعة التغيرات من أجل توجيه الموارد البشرية نحو الفرص المستحدثة، وعدم توافر رأس المال البشري المتمكن من المهارات والاتجاهات التي يتطلبها سوق العمل، من أجل التحول إلى مجتمع مستقبلي يؤمن إيماناً قاطعاً بأن التعليم عملية مستمرة في عالم متغيّر، آخذاً في الاعتبار اتجاهات ثلاثة هي:

١ - الفهم البريطاني للواقعية.

٢ - الفهم الأمريكي للمرونة.

٣ - الفهم العربي للثقافة والتراث؛ شريطة أن تكون هذه الاتجاهات مجتمعة (بدران، ١٩٩٨).

ويُمكن صياغة مُشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما الدور الذي يلعبه التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء مُتطلبات العولمة؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١ - هل التعليم استثمار أم استهلاك؟

٢ - ما مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي للدولة؟

٣ - ما المهارات المطلوبة عند التخطيط للموارد البشرية لمواكبة عصر العولمة؟

٤ - كيف يُمكن حساب تكاليف التعليم في ضوء منهجية التخطيط الاقتصادي؟

٥ - هل يتواءم الإنفاق على التعليم مع العائد الاقتصادي له؟

٦ - كيف يُمكن الاستفادة من ترشيد الإنفاق على التعليم في زيادة كفاءته وجودته؟

٧ - ما الأنماط العالمية التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق متطلبات العولمة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن:

١ - الاستثمار والاستهلاك في التعليم.

٢ - مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي للدولة.

٣ - المهارات المطلوبة عند التخطيط للموارد البشرية لمواكبة عصر العولمة.

٤ - كيفية حساب تكاليف التعليم في ضوء منهجية التخطيط الاقتصادي.

٥ - توائم الإنفاق على التعليم مع العائد الاقتصادي له.

٦ - كيفية الاستفادة من ترشيد الإنفاق على التعليم في زيادة كفاءته وجودته.

٧ - الأنماط العالمية التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق متطلبات العولمة.

أهمية الدراسة

وتكمن فيما يلي:

١ - التأكيد على دور التخطيط عموماً والتخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء العولمة تحديداً.

٢ - تشخيص الواقع الراهن للتخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء مُتطلبات العولمة.

٣ - رسم تصورات مستقبلية للتخطيط الاقتصادي في ضوء مُتطلبات العولمة من خلال مؤشرات الحاضر واستشراف المستقبل.

مصطلحات الدراسة

١ - التخطيط: "عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف معينة" (بستان وطه، ٢٠٠٥: ٢٨).

٢ - الاقتصاد: "دراسة إنتاج وتوزيع جميع الموارد النادرة سواءً أكانت سلعاً مادية أم خدمات غير ملموسة التي يرغب فيها الأفراد" (Cohn, 1997: 1-2).

٣ - التخطيط الاقتصادي: "تسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع وفقاً لخطة أو خطط متتابعة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرسومة خلال فترة زمنية من الوقت" (كبه جي، ٢٠١٠: ١٥).

٤ - التعليم؛ عُرِّف بمدلولين هما:

- خاص ويعني ما يكتسبه الفرد أو المجتمع من تراكم للمهارات والمعرفة والفهم.
- عام ويعني كل أنواع التعليم والتدريب التي تؤدي إلى تطوير معارف ومهارات أفراد المُجتمع وترفع من كفاءتهم الإنتاجية (طاهر، ١٩٩٨: ٢٩٨).

٥ - التخطيط التعليمي: "العملية المنظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ طرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد، حيث يكون الغرض الأساسي والغاية القصوى من هذا التخطيط هي حصول التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة، يمكِّن الأفراد من الحصول على فرص لتنمية قدراتهم بما يُسهم في تنمية المجتمع وتقدمه" (الطبيب، ١٩٩٩: ١٩).

٦ - التخطيط الاقتصادي للتعليم هو: توظيف الأساليب العلمية للتخطيط بهدف الاستفادة القصوى من الموارد المادية لتحقيق الأهداف المرسومة للتعليم وضمان جودته.

٧ - العولمة:

- "ظاهرة تنم عن الهيمنة الأمريكية على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية من خلال تعميم النموذج الأمريكي على الأمم

والشعوب وفرضه عليها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكونية الأمريكية المتمثلة في السيطرة على العالم"(غنيمات، ٢٠٠٩: ٢٩٥).

- "نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسة القائمة عالمياً" (الرواشدة، ٢٠٠٨: ٢١١).

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لما جاء في الكتب والدراسات والبحوث ذات العلاقة بالتخطيط الاقتصادي للتعليم في ظل العولمة.

أدبيات الدراسة

أولاً - الإطار النظري

المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للتعليم

مُدْخَل

تركز السياسات التعليمية على البحوث الميدانية والتطبيقية في المجالات التنموية المختلفة سواء البشرية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية، لأن إطلاع الناس على الغايات الاقتصادية، وتوعيتهم بها من أسس العمل التربوي الذي تقوم عليه المجتمعات بتباياتها ومرجعياتها المختلفة.

وتكمن الأهمية الاقتصادية للتعليم في:

١ - دراسة التعليم دراسة علمية اقتصادية تبحث في الجدوى الاقتصادية الاستثمارية لمشاريع التعليم.

٢ - توثيق العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي.

٣ - يُعد الإنفاق على التعليم إنفاقاً استثمارياً مستقبلياً، والتعليم خدمة استهلاكية وإنتاجية في آن واحد.

٤ - يُعد التحصيل الدراسي من المعايير الأساسية في تحديد الأجور وتوفير فرص العمل (راشد، ٢٠١٢).

ويعد الاستثمار في التعليم أهم مورد لتحقيق التنمية الاجتماعية لاسيما على المدى البعيد، ومن ثم فإنهم يرون أن المؤسسات التعليمية والتربوية هي مؤسسات استراتيجية يتوقف عليها مصير المجتمع (Cosma and Stanciu, 2008).

من هذا المنطلق يجب اعتبار إصلاح التعليم جزءاً لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالتعليم العام أو التعليم العالي، وقد أثبتت تجربة النمور الآسيوية الارتباط المباشر بين التعليم وزيادة الإنتاجية في الاقتصاد؛ وهذا يعني اعتبار التعليم مفتاحاً لـــ:

١ - تكوين الشخصية القومية والحفاظ على الهوية في مواجهة العولمة الثقافية.

٢ - زيادة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال خلق الفرد القادر على التحليل والتفكير والإبداع.

٣ - التعامل مع الثورة التقنية والمعلوماتية.

٤ - تلبية احتياجات سوق العمل.

٥ - توزيع الدخل ومكافحة الفقر (سكر، ٢٠٠٨).

لذا نجد أن التعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، وعليه يجب أن ينحو التعليم جهة الاقتصاد عن طريق قيام الجهات التعليمية بمسؤولياتها المختلفة في تدريب منسوبيها تدريباً نوعياً، عن طريق عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار النشرات ذات العلاقة بتنمية الوعي الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن التعليم يقوم بعدة مسؤوليات في الحياة الاقتصادية تتمثل في:

١ - تكوين الوعي الاقتصادي لدى الأفراد لتحقيق التعاون بين العاملين.

٢ - فهم العلاقات التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث وتحسينها.

٣ - ترشيد العادات الاستهلاكية.

٤ - تنمية القدرة على التمييز بين الإعلانات المختلفة.

٥ - تنمية الذكاء الاجتماعي عن طريق تطبيق العلم في ميادين الإنتاج (بوقحوص، ٢٠٠٠).

الأهداف الاقتصادية للتعليم

١ - مخرجاته ستكون مدخلات لأي نشاط إنتاجي واقتصادي.

٢ - إعداد الكوادر البحثية المبدعة والمبتكرة.

٣ - معالجة مشكلة البطالة أو الهيكلية الناتجة عن وجود عجز في المعروض من قوة العمل.

٤ - رفع مستوى الوعي والسلوك والثقافة التي تُحقق مؤشرات التنمية المستدامة.

٥ - تقليص حِدة التفاوت في الدخول بين أفراد المجتمع (السليطي، ٢٠٠٢).

العلاقة بين التعليم والاقتصاد

يُعتبر التعليم أحد أهم الأنظمة المكونة لأي مجتمع معاصر وذلك لاعتبارات عدة أهمها أنه الوسيلة الوحيدة لتمكين الأفراد من اكتساب القدرات والمهارات والمعارف بشكل منظم بغرض استخدامها بفعالية في أنشطة مهنية واجتماعية، وينظر إلى النظام التعليمي باعتباره مكونا اقتصاديا واجتماعيا وتقنيا معقدا لأية دولة (Egorshin et al., 2007).

لذا يُمكن حصر العلاقة بين التعليم والاقتصاد في مراحل ثلاث هي:

المرحلة الأولى: وتتضمن المحاولات والدراسات التي أُجريت إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن أبرز علمائها:

١ - آدم سميث؛ وأكد على ضرورة إخضاع النشاطات التعليمية لمعايير اقتصادية.

٢ - دافيد هيوم: ورأى أن فاعلية المؤسسات التعليمية ستزداد من خلال إنهاء دور الكنيسة.

٣ - دافيد ريكاردو: ربط دور التعليم في زيادة الرفاهية الاقتصادية بتقييد النمو السكاني.

٤ - جون ستيوارت مل: واعتبر التعليم أداة تُساعد في غرس القيم والعادات.

٥ - ألفرد مارشال: ويُمثل حلقة الوصل بين أراء الاقتصاديين قديماً وفي القرن العشرين.

المرحلة الثانية: وتشمل الموضوعات الاقتصادية في التعليم في القرن العشرين، وتعود إلى:

١ - التوجه للدراسات التي تخص المسائل الاقتصادية في التعليم بصورة تطبيقية.

٢ - الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي على اختلاف نظم الدول الاجتماعية.

٣ - بروز التعليم بوصفه نوعاً من النشاط ومجالاً لا يُمكن تجاهله من وجهة النظر الاقتصادية.

٤ - تزايد حجم الإنفاق الخاص للأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم.

٥ - توسع نشاط البحث العلمي لمختلف المُنظمات الدولية في مختلف أنحاء العالم.

المرحلة الثالثة: وتُعد مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية يتم عن طريق تطبيقها تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق المُستخدمة في الفترات السابقة؛ نتيجة اتكائها على معايير ونماذج اشتقت من النشاطات الإنتاجية واستخدامها دون مواءمتها مع التربية (الرشدان، ٢٠٠٥).

ويبرز التحدي الأكبر عالمياً في العولمة ووسائط التقنية وشبكة الإنترنت التي جعلت من الصعوبة بمكان استقلال أي نظام تعليمي في القرن الحادي

والعشرين، الأمر الذي يجب بناءً على ذلك البحث عن بيئة تربوية تتسم بالعالمية وتضمن علاقات قائمة على مبدأ التوازن والمساواة (Altbach, 2004).

المبحث الثاني: العولمة والتخطيط الاقتصادي للتعليم

مُدْخَل

عند قراءتنا للتاريخ القديم نجد أن هذا المصطلح كان متداولاً، ولم يكن وليد العصر الحاضر، حيث تشير الدلائل التاريخية أنها نشأت مع ظهور الامبراطوريات في القرون الماضية، حيث حاولت الإمبراطوريات الرومانية والفارسية صبغ الشعوب التي تبسط نفوذها عليها بثقافتها، وسعت لترسيخ هذه الثقافة في مختلف جوانب حياة هذه الشعوب، وعملت هذه الإمبراطوريات لتوجيه قيم هذه الشعوب وتقاليدها وحضارتها وفق أنماط الحياة التي تريدها، فكانت هذه البذرة الأساسية نحو العولمة، (www. al -islam.com, 2000). وعُرفت العولمة في المجال الاقتصادي بأنها: "الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها وهي أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو الى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والانتاجية" (عتريسي، ١٩٩٨: ٤٤)، وتباينت صور العولمة كما يلاحظها الباحث فنراها تارة تغزو الجوانب العسكرية، وأخرى تتغلغل في الاقتصاد، وأخرى تستنزف مقدرات الشعوب، وأخرى تهيمن على موارده البشرية وتوجهها نحو تحقيق أهدافها وتطلعاتها، ونظراً لاعتماد العولمة على العلوم المتطورة، والتقنية العالية في كافة المجالات تباين العالم في التمكن منها، فنجد أن شمال العالم أصبح منتجاً لامتلاكه عناصر الإنتاج المتطورة والفعّالة، وأصبح جنوبه مستهلكاً لفقره لأبجديات هذه العناصر.

مكونات العولمة: تقوم العولمة على عدد من المكونات الأساسية هي:

١ - **الاقتصاد العالمي:** ويكون بدون حدود أو بغير هوية أو جنسية بين مختلف دول العالم، ويضم:

- اقتصاد لا حدودي في ظل تعاظم دور المعلومات التي أصبحت مفتاح عولمة الاقتصاد.
- اقتصاد قائم على المعرفة ومن هنا ظهرت بوادر ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تشكل فيه المعلومات مصدراً اقتصادياً في ذاتها وليس مجرد وسيلة (غليون،٢٠٠٢).

٢ - **النمو المطرد في المعلومات وتقنياتها عن طريق عدد من الوسائل منها:**

١ - أجهزة الحاسوب.

٢ - شبكات الاتصال.

٣ - أجهزة التلفاز.

٤ - القنوات الفضائية.

٣ - **التطور التكنولوجي والعلمي** ويُمكن توظيفه في:

١ - إحداث ثورة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والميكروالكترونية.

٢ - استخدام الطاقة النووية بشقيها الإنشطاري والاندماجي.

٣ - تصغير الدوائر المتكاملة، وإنتاج محركات بأقطار أضيق.

٤ - الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وأجهزة الحقيقة الافتراضية (بوقحوص، ٢٠٠٠).

كما تُصنَّف للعولمة أربع عمليات أساسية هي على التوالي:

١ - المنافسة بين القوى العظمى.

٢ - الابتكار التقني.

٣ - انتشار عولمة الإنتاج.

٤ - التبادل والتحديث.

بينما تكمن أدواتها في التالي:

١ - الشركات المُتعددة الجنسيات.

٢ - منظمة التجارة العالمية.

٣ - صندوق النقد الدولي.

٤ - ثورة الاتصالات والمعلوماتية (الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٥).

الآثار الناجمة عن العولمة

١ - البطالة.

٢ - الفقر.

٣ - الفساد المنظم.

٤ - شيوع الجريمة وتجارة المخدرات.

٥ - المضاربات العالمية وإنهيار الاقتصادات الناشئة.

٦ - تهميش الهوية والثقافة الوطنية.

٧ - ضعف تنمية الموارد البشرية (قويدر، ٢٠٠٥) و(المصري، ٢٠٠٤) و(خدام، ٢٠٠٣).

العولمة والأنظمة التعليمية

يؤدي عدم مسايرة التعليم لمتطلبات العصر إلى تبعية اقتصادية وثقافية تُغيِّب الهوية، وتحد من القدرة على اتخاذ القرارات في الإشكالات الدولية، بل يصل الأمر إلى المحلية، ونظراً لأن الأعوام القادمة تتميز بالأهمية القصوى للمعلومة المرتكزة على التقنية، وجب علينا أن تتركز سياستنا التعليمية على التحديث والتجديد لمجاراة العولمة، وثورة المعلومات، والاتصالات المذهلة بحيث يتجه مضمون التعليم نحو العولمة؛ لأن كثيراً من الشركات التي سوف تتولى التعليم في المستقبل ستكون مهتدية بهدي العولمة من خلال إنشاء المدارس المتخصصة لكل من الشركات الكبرى مثل الاتصالات والبنوك، فتأخذ الطلبة في سن معينة وتعلمهم وتدربهم ليصبحوا قادرين على العمل في مؤسساتها (محمد، ٢٠٠٦).

ويُحتِّم هذا التوجه علينا أهمية التخطيط للتعليم بما يتلاءم والظروف المعاصرة مع استشراف المستقبل بناء على معطيات الحاضر لكي لا نكون متأثرين بقدر ما نكون مؤثرين.

وبناءً على تعدد أوجه العولمة؛ إلا أن الوجه الاقتصادي له انعكاسات مباشرة على رسم سياسات التعليم في الدول الخليجية وقدرتها على تمويل مشاريع التوسع فيه وتجويده تتمثل في:

١ - زيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي يزيد التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية.

٢ - الاعتماد على إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان المتباعدة أو المتقاربة يفقد دول الخليج مزاياها النسبية المتمثلة في امتلاكها لمصادر الطاقة الرخيصة.

٣ - زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية نتيجة للانفتاح على الأسواق العالمية وإلغاء الحواجز والقيود التجارية (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠١١).

إلا أن دراسة أجريت على أربع دول خليجية هي الإمارت وقطر والبحرين وعُمان أثبتت أن هذه الدول الأربع تم تبني الرؤية الجديدة للعولمة دون مراجعة لمتطلبات سوق العمل أو احتياجات الطلاب الخريجين من أجل المنافسة (El Semary, 2012).

ويتضح للباحث أن تداعيات العولمة تقوم على استراتيجية شاملة تعتبر الوسائط التربوية أحد أركانها الأساسية، وبواسطتها يتم اختراق العولمة للأنظمة التعليمية؛ نتيجة لتقليديتها المُفرطة الطاردة أمام وسائط العولمة المتعددة الجاذبة؛ لذا يجب أن يتمركز دور الأنظمة التربوية في سياق العولمة على:

١ - التأكيد على على هويات محلية وثقافات معينة.

٢ - التأكيد على نمو الأفراد وكفاءتهم وأمنهم الشخصي.

وتتعدد التحديات التي تواجه التعليم في ضوء العولمة فهي إما صعوبة في التنبؤ بنوع المهارات المستقبلية، أوفي توفير قوة عمل قادرة على إحداث حِراك فاعل وقادرة على استيعاب المهرات التقنية وتطبيقاتها وإعداد كادر يتسم بمهارات بحثية عالية (العتيبي، ٢٠٠٥).

ويُمكن إضافة تحدي أخير يتمثل في عدم قدرة النظام التعليمي على إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي (عبدالمجيد، ٢٠٠٦).

كما أثبتت دراسة أجريت أن سلطنة عمان إلى أن سياسة التعليم فيها تأثرت إلى حد كبير بمؤثرات العولمة مما أدى إلى تحولات عميقة في السياسات التعليمية نتج عنها كثير من التغيير في السار والعمل الإداري؛ (Al'Abri, 2011).

ولمواكبة ثورة العولمة والتخفيف من تأثيرها على المجتمع يُمكن السير وفق التوصيات التالية:

١ - تطوير المناهج التعليمية لمساعدة الطلاب على فهم العولمة وكيفية التعامل معها، من خلال استراتيجيات منها تنمية التفكير الناقد وممارسة أساليب الحوار والتعلم الذاتي.

٢ - استيعاب التربية لمفاهيم العولمة واتجاهاتها الإيجابية بهدف تصميم نظام تربوي يمتلك مقومات المرونة والمنافسة دولياً.

٣ - توظيف الخدمات التي تقدمها التقنية داخل القاعات الدراسية ومراكز مصادر التعلم المساندة.

٤ - تطبيق استراتيجية التعلم الشامل لمواجهة إنعكاسات العولمة المختلفة.

٥ - تطوير المؤسسة التعليمية بهدف تحليل وفهم مُتطلبات مجتمع المعرفة (جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤).

ثانياً - الدراسات السابقة

الدراسات العربية

١ - **دراسة الوزان (٢٠١٠)** وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر العولمة في مؤسسات التعليم العالي وتجربة جامعة أم القرى في ذلك، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: ضرورة أن تسعى العولمة إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، مع التأكيد على الحرية العلمية في التعليم العام والتعليم الجامعي

بأشكاله المتعددة، سواءً أكان من خلال الطرق التقليدية أم طريق نظام الجامعات المفتوحة أم التعليم الإلكتروني أم التعليم عن بعد.

٢ - **دراسة نهار** (٢٠١٠)، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار ظاهرة العولمة على سياسة التعليم العالي في الأردن، واستخدم الباحث المنهج التكاملي ومنهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن وجود نظام تعليم عالٍ صحيح وسليم يتطلب وجود علاقة دائمة بين المجتمع وصناع الاستراتيجية التعليمة للتعليم العالي في الأردن.

٣ - **دراسة راتب** (٢٠١٠)، وهدفت إلى تحديد عناصر واضحة وتوجيه تساؤلات محددّة تساعد في وضع خطة نمطية يمكن تكرارها في كلّ دولة بما يتماشى مع ظروفها الخاصة والأحوال السائدة فيها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى نتائج منها: يتعيّن على كلّ منظومة تعليمية تتطلّع للبقاء في عالم تتصاعد فيه التحديات وبسرعة كبيرة أن تبين بجلاء أنها تستحق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تتكبدها الدول.

٤ - **دراسة عليوه** (٢٠٠٦)، وهدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التعليم الإلكتروني في الوقت الحالي، الذي يطلق عليه "عصرالعولمة"، حتى يتسنى تفعيل دور المعلم الإلكتروني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وتوصل إلى عدة نتائج منها:

* الاهتمام بتنمية البنية الأساسية لشبكات المعلومات مثل المكتبات الرقمية.

* استحداث أنماطاً جديدة من التعليم مواكبة للتطور العالمي.

٥ - **دراسة صائغ** (٢٠٠٤)، وهدفت إلى التعريف "بعولمة التربية" وما أهم تطبيقاتها؟ وما الرؤية الاستراتيجية العربية المقترحة في ضوء تربية العولمة وعولمة التربية؟ وتوصلت إلى تصور مُقترح للتربية للمواطنة كرؤية استراتيجية للتربية العربية في زمن العولمة، تمثل في مجملها إطاراً إجرائياً تتحدد فيه أهم

الملامح الأساسية لتربية المستقبل القادرة على الاستجابة لتحديات العولمة الداخلية والخارجية التي تواجهها الأنظمة التربوية العربية.

٦ - **دراسة بوقحوص** (٢٠٠٠)، وهدفت إلى تحديد العلاقة بين العولمة والتعليم العالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها الاستفادة من التجارب الدولية في تنويع أنماط التعليم العالي.

٧ - **دراسة التيير** (١٩٩٩)، وهدفت إلى معرفة دور التعليم العالي في مواجهة النظام العالمي، وما نوع التعليم المناسب لمسايرة التغيرات والتطورات المستقبلية؟ واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي، وتوصلت إلى عدم ارتباط التعليم العالي بالبحث العلمي وضعف دعمه مادياً مقارنة بإسرائيل والدول الأوروبية وأمريكا.

٨ - **دراسة العبد اللطيف** (١٩٩١)، وهدفت إلى بيان مفهوم التخطيط الاقتصادي وأهمية التعليم وأسسه من الناحية الاقتصادية والعوامل المؤثرة في التخطيط الاقتصادي للتعليم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها بيان أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية، والتزايد المستمر في حجم النفقات التعليمية.

الدراسات الأجنبية

١ - **دراسة هواريو** (Hoareau, 2011) وكانت عبارة عن دراسة نظرية تحليلية استهدفت الوقوف على العلاقة بين المعالجات الدولية والأوربية والمحلية للمتغير السياسي في التعليم العالي وتاثير العولمة على سياسة التعليم العالي في فرنسا، وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومة الفرنسية تعاملت مع العولمة باعتبارها فرصة وتهديد للتعليم العالي الفرنسي وبناءً على ذلك اتخذت عدة إجراءات بدأتها بعملية الإصلاح للتعليم العالي منذ التسعينات من القرن الماضي.

٢- **دراسة لو** (Lo, 2010) وهدفت إلى تقييم مدى استرشاد التخطيط

التربوي للاعتبارات الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي في هونج كونج، وكان منهجها دراسة حالة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فائدة للاعتبارات الاقتصادية عند تخطيط ووضع السياسات التعليمية.

٣ - **دراسة وانقنقو أوما** (Wangenge - Ouma, 2008) هدفت إلى التعرف على سياسة تمويل التعليم العالي في كينيا ودراسة التغيرات التي طرأت عليها، ومن خلال الاستقصاء والتحليل وتوصلت الدراسة إلى أن تمويل التعليم العالي في كينيا تحول من المجانية إلى المشاركة في التكلفة، والخصخصة والسعي نحو التجارة متأثرا في ذلك بالعولمة، كما أشارت الدراسة إلى أن سياسات تمويل التعليم العالي كانت نتاجاً لعوامل محلية وأخرى عالمية لاسيما فيما يرتبط بالخصخصة في التعليم ومنطق السوق.

٤ - **دراسة ميلروود** (Millarwood, 2008) دراسة حالة استهدفت التعرف على تأثير العولمة على سياسات التعليم وبنيته وممارساته في أوغندا خلال عشرين عاماً في الفترة من ١٩٨٧وحتى عام ٢٠٠٧م مع التركيز على التعليم المتوسط والثانوي، وتأثير ذلك على الإصلاحات التعليمية التي تمت خلال الفترة المذكورة، ومن خلال الدراسة التحليلية توصلت الدراسة إلى أن تأثير العولمة على النظام التعليمي في أوغندا كان متعدد الوجوه وأن تأثيراته الإيجابية فاقت السلبية حيث تمت العديد من الإصلاحات مع الإشارة بأن الطريق ما زال ممهدة لإصلاحات أخرى.

٥ - **دراسة لام** (Lam, 2006) وهدفت إلى معرفة أثر العولمة في مجال التعليم العالي، واستخدم المقابلة كمنهج لدراسته، وكانت عينة الدراسة مجموعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين في التصميم، وتوصلت الدراسة إلى العولمة تقود التغيرات في التعليم نحو آفاق العالمية.

٦ - **دراسة ألتوباك** (Altobak, 2004) وهدفت إلى كشف حقائق العولمة والتدويل في التعليم العالي، وتأثير العولمة على التعليم العالي في الدول النامية،

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن نتائجها زيادة تأثير العولمة، مما يعني عدم القدرة على إيجاد نظام تربوي مستقل في هذا القرن.

٧ - **دراسة بشار وبولوس** (Bachar & Polous, 2004) هدفت إلى الوقوف على أسباب الانفصال بين نتائج البحوث النظرية والممارسة العلمية في مجال اقتصاديات التعليم، واستخدم المنهج التحليلي، وأكدت الدراسة على وجود متغيرات كثيرة تتدخل في العلاقة بين التعليم والاقتصاد، وهو ما يُصعِّب الوقوف عليه بشكل موضوعي من خلال الدراسة العلمية الموضوعية.

٨ - **دراسة ميوساي وزملائه** (Musai, Mehrare & Fakhr, 2000) وهدفت إلى دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، واستخدم المنهج التحليلي لمعلومات ٧٩ دولة حول توظيف رأس المال البشري والمادي والقوى العاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة للتعليم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ووجود آثار إيجابية لرأس المال المادي والقوى العاملة على الناتج المحلي.

الإجابة عن تساؤلات الدراسة

السؤال الأول: هل التعليم استثمار أم استهلاك؟

أرجعت الكثير من الأدبيات التي أطلع عليها الباحث إلى أن التعليم لا يُنظر إليه على أنه سلعة استهلاكية فقط لا مردود لها على المدى البعيد، بقدر ما يُعد صناعة لها من الأرباح ما يفوق الإنفاق عليه، بل يتجاوز عائده في كثير من الأحيان ما يتم صرفه على المشاريع التجارية الأخرى.

هذه الرؤية دفعت الاقتصاديين إلى تغيير نظرتهم للحقل التربوي من كون الاستثمار فيه لا يرقى لمرحلة المجازفة إلى أنه مجال يجب إعادة النظر إليه، ويُمكن إيجازها في النقاط التالية:

١ - زيادة دخل الفرد، وتيُّسر لهم سبل الحصول على الأعمال والوظائف.

٢ - دعم البحث العلمي وتنويع وسائله؛ مما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.

٣ - اكتشاف مواهب الأفراد ورعايتها.

٤ - التكيُّف مع ظروف العمل وتقلباته نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد.

٥ - تأهيل القوى العاملة بأحدث الخبرات والتقنيات بهدف تسيير عجلة التنمية المُستدامة.

٦ - إحداث الحراك الاجتماعي داخل بُنية المُجتمعات (عبدالدائم، ٢٠٠١).

أما الاستثمار في التعليم فالمنفعة في زيادة إنتاجية الشخص المُتعلم حين حصوله على شهادة مُعينة ينتج عنها مهارات تُستخدم في مجال العمل؛ لذا فإن زيادة إنتاجيته الناجمة عن الاستثمار في التعليم سيكون لها تأثير إيجابي على مكاسبه، مما يعني أن الإنفاق على هذه الموارد يعتبر استثماراً يؤدي إلى منافع مُستقبلية تتمثل في زيادة إنتاج العمال وربحهم (الرشدان، ٢٠٠٥).

وأكد الاقتصادي "مارشال" على التأثير المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي من خلال تأثير القدرات المُكتسبة من التعليم في الأجر والإنتاجية، واتفق معه "كارل ماركس" الذي انتشر في عهده نظرية رأس المال البشري (السليطي، ٢٠٠٢).

كما أن تعزيز الاستثمارات في التعليم العالي يُعد من المبادئ الرائدة لأنشطة تطويره في المُستقبل، ويؤدي إلى ضمان أساس أوسع للتمويل (العتيبي، ٢٠٠٥).

من هذا المنطلق أدرك المخططون الاقتصاديون أن الإنفاق على التعليم يُعد استثماراً رأسمالياً، لأنه عملية تهدف إلى زيادة الناتج، إضافة إلى أنه خدمة طبيعتها استهلاكية وإنتاجية في آن واحد.

ولكن لابد من التنبيه إلى عدد من العوامل الاقتصادية التي ستؤدي إلى زيادات مُضطردة في التكاليف والإنفاق منها:

١ - الاستخدام المحدود لمبتكرات العلم والتطور التكنولوجي في التعليم؛ مما يؤدي إلى زيادة كُلفة الإنتاج.

٢ - ستؤدي التغيرات في المستوى العام لأسعار مدخلات التعليم إلى زيادة التضخم في النشاط الاقتصادي.

٣ - زيادة نسبة التخصيص من المال لقطاع التعليم من موازنة الدولة نتيجة ارتفاع الوعي بأهميته (كريدي، ٢٠٠٩).

من هنا نستطيع أن نقول أن التعليم بمقدوره الآن زيادة الدخل، وبهذا يكون استثماراً يقوم به الطالب نفسه، ونظراً لأن الاستثمار يوفر منفعة آنية أو مستقبلية، فإن ذلك يُسهم في جملة المنفعة المخصومة التي يتمتع بها العامل الاقتصادي. ويظهر رأس المال البشري في الإنتاجية العالية؛ مما ينعكس على ارتفاع الدخل، ويتمثل الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم الرسمي، والتدريب أثناء الخدمة.

ويختلف التعليم عن أي سلعة معمرة أخرى لعدة اعتبارات هي:

١ - يمكن قياس العائد من التعليم بسهولة؛ لأن الدخل الذي سيحققه الفرد المتعلم على مدار العمر الفعّال سيفوق الدخل الذي سيحققه الفرد الأقل تعليماً.

٢ - يتطلب الحصول على المؤهلات التعليمية إنفاقاً في الوقت والمال لفترة طويلة، بعكس الطريقة التي يمكن أن نحصل من خلالها على سيارة.

٣ - تعتبر المنافع من التعليم معمرة بطبعها، وهذا لا يتوافق مع المعارف والمهارات التي لاتتناقص قيمتها بأثر عامل الزمن، بعكس السلع الاستهلاكية الأخرى (السعيد، ٢٠٠٠).

وبنظرة للعالم من حولنا نجد أن التعليم أصبح القوة الفعّالة في العمليات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن توافر الثروات الطبيعية، والدليل على ذلك ما قامت به اليابان من جهود جبارة للوصول بمجتمعها إلي مصاف الدول المتقدمة رغم عدم توافر الثروات الطبيعية، وعلى عكسها البرازيل التي تعد من الدول النامية رغم كثرة مواردها الطبيعية.

ويُمكن تحديد النموذج الأساسي للاستثمار في التعليم على النحو التالي:

$$\int_0^t C_i\, e^{-ri}\, d_i = \int_t^T R_i\, e^{-ri}\, d_i$$

حيث تشير (C_i) إلى كلفة الوحدة التعليمية والتدريبية الحدية في الفترة (I) وترمز (R_i) إلى عائد التعليم في الفترة (ith) وترمز (r) إلى معدل الفائدة.

ويوجد لهذا النموذج جملة من المعاني والانعكاسات تتمثل فيما يلي:

١ - كلما كانت الفجوة بين (T,t) أكبر كانت عوائد التعليم كبيرة شريطة أن تكون المتغيرات الأخرى متساوية، لأن العوائد تحدث على فترة طويلة من الزمن، ومتغير الزمن (T) ثابت "أي محدد بالتقاعد أو بالوفاة" بعكس سن الفرد عند بدء التعليم فإنه يخضع لمتغير الخيار.

٢ - كلما كانت التضحية (C) المقترنة بالاستثمار في رأس المال البشري أقل كان الاستثمار أكبر.

٣ - كلما ارتفعت العوائد من التعليم (R) زاد حجم الاستثمار في التعليم، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا يؤدي إلى ميل الأفراد الذين لهم القدرة على تعلم المواد الجديدة بسرعة وبشكل جيد نحو الاستثمار في التعليم أكثر من غيرهم.

٤ - كلما كان معدل الفائدة (r) مرتفعاً، كلما كان الطلب على التعليم منخفضاً، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

٥ - يتحقق الاستثمار في التعليم عندما تكون المنافع الحدية المخصومة تفوق أو تساوي التكلفة الحدية المخصومة، بمعنى أن يكون معدل العائد من التعليم إيجابياً؛ (السعيد، ٢٠٠٠).

ولابد أن نعي أن التعليم مشروع استثماري طويل المدى؛ لأن عوائده تحتاج إلى فترة طويلة، ولكنه لا يكون استثمارياً إلا إذا كان محطة إعداد لمراحل متتابعة من التعليم تكون مُحصلته استفادة الفرد والأسرة والمجتمع منه (الرشدان، ٢٠٠٨).

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي للدولة؟

يُمثل النمو الاقتصادي بُعداً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة على

اعتبار أنه الخيار الأمثل للقضاء على الكثير من المُشكلات التي تعترض سُبل التقدم؛ خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الذراع القوية لتحقيقه تكمن في التعليم، ولكن "لن تكون العلاقة بين التعليم والاقتصاد فاعلة إلا باستخدام مُدخلات بشكل كفوء وعادل مع تحقيق التناسب مع مُخرجات التعليم وحاجات السوق والمُجتمع" (راشد، ٢٠١٢: ٦).

وتختط المُجتمعات طريقين في عملية النمو يتراوحان بين إما أن:

١ - تترك النمو يأخذ مجراه الطبيعي التلقائي البطئ.

٢ - أو تتدخل في عملية النمو ليُحدد اتجاهها وسرعتها واختصار الزمن (الرشدان، ٢٠٠٥).

وترجع العوامل التي أدت إلى اهتمام الاقتصاديين بالتربية والتعليم إلى:

١ - نتائج الأبحاث التي بينت كيف تكون التربية استثماراً للأموال وتوظيفاً لها.

٢ - تزايد نفقات الحكومات على التربية والتعليم من الميزانية العامة.

٣ - الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب انعكس سلباً على قدرة الدول للقيام بأعبائها التعليمية بشكل سليم.

٤ - البحث عن مصادر تمويل لسد نفقات التعليم وتلبية مُتطلباته (عبدالدائم، ٢٠٠١).

من هذا المُنطلق بدأت تتولَّد أهمية التعليم كأبرز عامل من عِدة عوامل لتحقيق النمو الاقتصادي للدولة عن طريق مجموعة من الأساليب هي:

١ - تزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تُفيد في العمليات الإنتاجية.

٢ - تزويد الأفراد بطرق حل المُشكلات، بحيث يقوم بتطبيقها في ميدان عمله.

٣ - تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة للإنتاج، ومنها اتجاه المجتمع نحو قيمة العمل.

٤ - انتقاء المُتعلمين وتصفيتهم؛ بحيث لا يصل إلى المراكز العُليا في النظام الاقتصادي إلا الأكثر قدرة على العطاء غير العادي (Rogers and Ruchlin, 1991).

ولكن يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي للتعليم على عدد من العوامل يُمكن إيجازها في:

١ - عوامل قانونية دستورية؛ تؤكد على تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم.

٢ - عوامل تربوية؛ وترتبط بكل جوانب العملية التعليمية.

٣ - عوامل اقتصادية (راشد، ٢٠١٢).

ولقياس إسهام التعليم في النمو الاقتصادي يوجد أربع طرائق أساسية هي:

١ - طريقة الترابط وتقوم على إيجاد الترابط بين النشاط التربوي وبين مستوى النشاط الاقتصادي.

٢ - طريقة الباقي وتقوم على اعتبار أن الباقي من الإنفاق سواءً أكان ذلك من رأس المال أم من العمل يعود إلى التحسينات التي طرأت على الكوادر البشرية من حيث النوع الذي أحدثه التعليم.

٣ - طريقة القياس المُباشر وتقوم على حساب تكلفة المشروع التعليمي، ثم حساب عائداته على المستوى الفردي أو القومي.

٤ - طريقة قياس عائدات التعليم على مستوى المُجتمع (Svennilson, 1992).

ومن الأساليب التي أُستخدمت لمعرفة مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي ما يلي:

١ - أسلوب حساب النمو: واستخدمه دنيسون وركز على أن المخرجات (Y) هي محصلة أووظيفة (F) لكل من رأس المال المادي (K) والعمل (L) ويمكن ترتيب ما سبق في المعادلة التالية: $Y = F (K, L)$

٢ - أسلوب معدل العائد لرأس المال البشري، واستخدمه شولتز وتمت المقارنة بين معدل عائد رأس المال البشري ومعدل رأس المال المادي (مُرسي، ١٩٩٨).

ويُسهم التعليم في النمو الاقتصادي في الجوانب التالية:

١ - يؤثر رأس المال الثابت في معدلات النمو الاقتصادي إذا تغير بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى.

٢ - يؤثر مُتغير نمو إجمالي العمالة سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي.

٣ - يؤثر مُتغير نمو الطلابي إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي.

٤ - يُعتبر مُتغير نمو الطلاب في المرحلة الابتدائية أكبر عائداً من أي مرحلة على معدلات النمو الاقتصادي، بينما يُعد التعليم الثانوي أكثر إسهاماً في معدلات النمو الاقتصادي (فرغل، ٢٠٠٥).

وفي دراسة لمعرفة العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي للتعليم تبيَّن عدم وجود علاقة تبادلية طردية بين التعليم والنمو الاقتصادي إلا من خلال وجود الإنفاق الحكومي على التعليم (المالكي وبن عبيد، ٢٠٠٤).

وللحد من هذه المُشكلة المتنامية يجب الأخذ في الاعتبار المحورين التاليين:

١ - زيادة الكفاءة الإنتاجية مع ترشيد الإنفاق في الموارد والتقليل من الهدر التربوي.

٢ - مراجعة أنظمة التمويل وتطويرها (راشد، ٢٠١٢).

الإجابة عن السؤال الثالث: ما المهارات المطلوبة عند التخطيط للموارد البشرية لمواكبة عصر العولمة؟

يرتبط التقدم والازدهار لأي بلد مهما كانت إمكانياته المادية بمدى تنمية موارده البشرية وتطويرها لمسايرة المتغيرات المتلاحقة، ويعود الاهتمام لسببين يرى الباحث من قراءته أنهما يتمثلان في:

١ - الرغبة في الارتقاء بالمستويات العلمية والثقافية والمعيشية.

٢ - تحقيق الأمن والسلام بهدف تثبيت دعائم الاستقلال الاقتصادي.

وتأتي العولمة في مقدمة هذه التحديات التي تتطلب التعامل السليم مع الموارد المتوافرة وتطوير موارد جديدة عن طريق إصلاح نظم التعليم.

وتؤكد بعض الدراسات على أن التعليم هو مصدر إنتاج الموارد البشرية التي تمتاز بنوعيتها وتنوعها من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة للمجتمع العالمي، عن طريق مراجعة الأولويات في ضوء النتائج الجديدة، وتوجيه الموارد البشرية نحو الفرص الحديثة، ولكنه لم يكن مواكباً لمُتطلبات العولمة في مسارها الاقتصادي والتحديات التعليمية الناتجة عنها، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

١ - عدم مواءمة محتوى البرامج التأهيلية والمهارات المطلوبة لسوق العمل من حيث المرونة والتنافسية.

٢ - عدم تركيزه على القيمة المُضافة المؤثرة في الإنتاجية والنمو.

٣ - عدم التركيز على العلوم والتخصصات الحاسمة للتقدم الاقتصادي.

٤ - ضعف التركيز على التطبيقات العملية (الزهراني، ٢٠٠٣).

إلا أن العولمة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية كان لها أثر إيجابي عليها عن طريق التسريع الذي طال النمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة عندما انفتحت على البلدان الغنية من خلال الاستفادة من التقدم المُذهل للتقنية وتدفق المعلومات (صالح، ٢٠٠٨).

من هنا جاءت الحاجة الملحة لتنمية الموارد البشرية؛ لأنها تقوم بعدة وسائل تصب جميعها في مصلحة تنمية الوطن بشكل عام وهذه الوسائل يُمكن تلخيصها في:

١ - وسيلة تعليمية تمد الإنسان بالمعرفة والفلسفات التي تزيد من طاقته على العمل والإنتاج.

٢ - وسيلة تدريبية تزود الإنسان بالطرق العلمية والأساليب المتطورة في الأداء الأمثل.

٣ - وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية.

٤ - وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوك الفرد وتصرفاته المادية والأدبية (الحبيب، ٢٠٠١).

وحُددت مقومات لتخطيط الموارد البشرية في:

١ - وضوح الأهداف التربوية للمؤسسة.

٢ - وضوح خطة النشاط التربوي بصفة عامة.

٣ - وضوح السياسات الإنتاجية والمالية وشئون الأفراد.

٤ - وجود وصف تحليلي للوظائف وفقاً للوائح الجامعة والكلية والمدارس.

٥ - وجود معلومات كافية عن مُعدلات الأداء المُستهدفة للفرد والجماعة.

٦ - وجود تنظيم إداري واضح.

٧ - وجود إجراءات عمل ودورات مستندية واضحة (غنيمة، ٢٠٠٥).

ويتطلب التخطيط للموارد البشرية التنسيق بين العرض وبين سوق العمل، بحيث يُستخَدم كوسيلة لتزويد المؤسسات التعليمية بالبيانات اللازمة، ويُمكن عرض أبرز مُتطلبات سوق العمل من التعليم في:

١ - تعزيز المعارف والمهارات بخبرات ميدانية.

٢ - نقل الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل المؤسسات التعليمية.

٣ - التركيز على مهارات التفكير العليا - التحليل، التركيب، التقويم - بهدف القدرة على توظيف المخزون المعرفي على أرض الواقع.

٤ - توظيف الخبرات والمهارات والمعارف المتوافرة في بيئة العمل في كيفية التعامل مع الآخرين.

٥ - إعلاء القيم التالية - العمل، الوقت، المردود، التكلفة، الهدف (العتيبي، ٢٠١١).

ويمكن تحديد مراحل للتخطيط لتنمية الموارد البشرية يُمكن استعراضها في:

المرحلة الأولى: تقديم تنبؤ رسمي لاحتياجات النظام الاقتصادي من الموارد البشرية للخمس السنوات أوالعشر السنوات القادمة.

المرحلة الثانية: عقد مقارنة أو مقابلة بين الهيكل الوظيفي القائم وبين ذلك المبني على التنبؤ، مع الأخذ في الاعتبار الأفراد الخارجين من سوق العمل، وتقدير عدد العاملين الجدد الذين يحتاجهم كل قطاع وظيفي (السعيد، ٢٠٠٠).

ولتحقيق تنمية الموارد البشرية بهدف تحقيق الهدف الاقتصادي للتعليم يمكن رسم السياسات التالية:

١ - الاهتمام بالمهارة والعمل الإنتاجي والتقني المؤدي لتسريع النمو الاقتصادي.

٢ - صياغة السياسة التعليمية بهدف تحريك الاقتصاد من خلال:

- منظور سوق العمل والإنتاجية.
- تحديدها وفقاً للعرض وخطط اقتصادية واضحة الأهداف والمعالم (العبد المنعم، ٢٠٠٣).

ويرى الباحث بأن يأخذ المخططون لتنمية الموارد البشرية لقطاع التعليم في الاعتبار ما يلي:

١ - الوضع الاقتصادي الكلي للدولة والأهداف الإنتاجية العامة لخطة التنمية.

٢ - وضع التعليم ومشاكله وسياسات التعليم والأهداف طويلة المدى للتعليم.

٣ - الموارد المالية المتاحة للتعليم في خطة التنمية وتكاليف التعليم بوضعه الحالي (طاهر، ١٩٩٨).

الإجابة عن السؤال الرابع: كيف يُمكن حساب تكاليف التعليم في ضوء منهجية التخطيط الاقتصادي؟

أهداف دراسة تكلفة التعليم

١ - الحاجة الماسة لتوليد إيرادات غير حكومية نتيجة ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم العام والخاص؛ مما انعكس سلباً على الدول ذات الدخل المحدود.

٢ - ارتفاع تكلفة وقابليتها للزيادة المستمرة نتيجة لزيادة أعداد الطلاب؛ فالتكاليف تزداد بمعدلات أسرع من الزيادة في تكلفة الوحدة الواحدة على مستوى الاقتصاد العام.

٣ - الانخفاض في الإيرادات العامة؛ خاصة عندما يكون الإنفاق متعلق بالمنافسة من البنود العامة (Johnstone, 2003).

التخطيط للتكاليف

يبدأ التفكير في رسم التخطيط عن طريق تقدير إمكانات المجتمع وحصر ثرواته لمعرفة قدرته على تنفيذ الخطة وفق الأهداف الموضوعة، وتشمل تكلفة التعليم الأنواع التالية:

١ - تكاليف الإنفاق النقدي المباشر، وتشمل كافة التكاليف غير المتصلة مباشرة بالعمل للمنتجات والخدمات التي تدفعها المنظمات بشكل مباشر وذلك كمبالغ نثرية ومصروفات متفرقة.

٢ - تكاليف القوي العاملة، وتشمل تكاليف الوقت الذي يقضيه العاملون في العمل وتمثل في الرواتب المدفوعة مضافاً إليها الامتيازات المرتبطة بها نظير الوقت المستغرق لإنجاز العمل، أو المدفوع الأجر.

٣ - التكاليف غير المباشرة، وتشمل جميع التكاليف الأخرى المضافة إلي رواتب العاملين، زائداً تكاليف الامتيازات الإضافية لكل وحدة من الوقت وتشمل الإيجارات والخدمات والتكاليف الإدارية.

٤ - التكاليف الرأسمالية، وهي المبالغ النقدية التي تنفقها المنظمة علي الأصول التي تمتد فترة صلاحية استخدامها لأكثر من سنة (فليِّح، ٢٠٠٧).

ويمكن إضافة نوعين آخرين من التكاليف:

١ - الكلفة الحدية، ويدخل فيها الميزانية، ونوعية الإعداد، وعدد الساعات المطلوبة.

٢ - الكلفة الإضافية، وتدخل فيها التكاليف غير المباشرة مثل ميزانية الطوارئ (الثبيتي، ٢٠٠١).

ويمكن تقديم الخدمات التعليمية في مستوى تعليمي معين في حدود تكلفة أقل عن طريق الاهتمام بطبيعة ومقررات التكلفة التعليمية، وينبع هذا الاهتمام عن طريق تفويض المهمات الإدارية والاتجاه نحو اللامركزية، بحيث يتحمل العاملون في المجال التعليمي الانعكاسات المالية للقرارات التي يتخذونها؛ لذا وجب على المخططين للتعليم إعادة هيكلة التكاليف للمؤسسات التعليمية عن طريق اتباع بعض الإجراءات الكفيلة بتحقيق الهدف من هذه الهيكلة ومنها:

١ - تفويض المسؤوليات الإدارية؛ وتعني زيادة صلاحيات الإدارات المحلية، والابتعاد عن التخطيط المركزي للتعليم.

٢ - الحجم الأمثل للمدرسة: بحيث يعتبر حجم المدرسة أساسياً في حساب التكلفة، لذا حدد الباحث بناءً على استقراء الكثير من الأدبيات عدداً من العوامل المؤثرة لتشغيل المدرسة منها:

* تكلفة التشغيل.
* تكلفة العمالة.
* المستوى الاقتصادي للمنطقة المحيطة بالمدرسة.
* أسعار الأراضي المرتفعة في المدن تزيد من التكلفة الثابتة التي تواجهها المدرسة.

* مدى استخدام المرافق المدرسية من قبل قطاعات أخرى (السعيد، ٢٠٠٠).

ويؤدي التخطيط للتكلفة إلى تحقيق ما يلي:

١ - التخفيف عن الحكومة من أعباء التكاليف المتصاعدة للتعليم.

٢ - نشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في تكلفة التعليم بين الجمهور.

٣ - حشد قوى السوق لتحسين كل من كفاءة واستجابة المؤسسات التعليمية (Johnstone, 2003).

كيفية حساب التكلفة والعائد من التعليم

يتوقف حسابها على مدى وجود الفاقد التعليمي من عدمه، ففي حالة وجوده نقوم أولاً بحساب نسبة هذا الفاقد بالطرق المخصصة لهذا المجال، ثم نقوم بعد ذلك بحساب كلفة المتسربين والراسبين (الفاقد) أما في حالة عدم وجودة فنحسب كلفة الطالب في العام عن طريق تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{كلفة الطالب} = \frac{\text{مجموع النفقات في مرحلة ما}}{\text{مجموع الطلاب في نفس المرحلة}}$$

ولحساب التكلفة يمكن اتباع الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: وتتم عن طريق قسمة مجموع النفقات التربوية في العملية التعليمية على أعداد الطلاب، ويمكن تطبيق ذلك من خلال المعايير التالية:

* معيار رواتب المعلمين لأنها تمثل ٨٠٪ من مجموع النفقات الدورية.

* متوسط الحضور اليومي ويرمز له بالرمز (م - ح - ي) ويمكن حسابه بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{م - ح - ي} = \frac{\text{عدد الحاضرين}}{\text{عدد أيام الدراسة الرسمية}}$$

وتختلف نسبة الحضور على مدار السنة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

* متوسط العضوية اليومية ويرمز لها بالرمز (م - ع - ي) ويمكن حسابه بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{م - ع - ي} = \frac{\text{مجموع الحاضرين + مجموع الغائبين}}{\text{عدد أيام الدراسة الرسمية في الفترة المحدودة}}$$

الطريقة الثانية: تحليل مدخلات التعليم ويُمكن حساب تكلفة التعليم عن طريق تحليل مكوناته بتقسيم هذه المكونات إلى نوعين هما:

* التقسيم المعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم.
* التقسيم التفصيلي لحساب الإنفاق، حيث يتم تحليل مدخلات التعليم في شكل سلسلة تأخذ رقم رئيس ثم يتم تفصيلها إلي بنود فرعية لكل بند فيها رقم معين فمثلاً الإدارة تمثل السلسلة (١٠٠) وتستمر السلسلة إلى أن تنتهي برقم (١٤٠٠) المتعلقة بالحسابات المحمولة للخارج (الهوساوي، ١٩٩٢).

ويمكن خفض التكاليف الاقتصادية لكل طالب أو مرحلة دراسية منتهية عن طريق الخطوات التالية:

١ - إظهار التكلفة المطلوبة بالأسعار المطلوبة وليس بالأسعار الجارية.
٢ - توزيع التكلفة بين الجارية والرأسمالية.
٣ - التعامل بتكلفة الوحدة وبالأسعار الثابتة ومن المنظور النوعي.
٤ - عدم إغفال تكلفة الفرصة.
٥ - حساب تكلفة العوامل قبل حساب النفقات الإجمالية.
٦ - التعبير عن التكلفة العامة مقابل التكلفة الخاصة.
٧ - توزيع التكلفة عبر مراحل التعليم وأنواعه المُختلفة؛ (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ٢٠١٢).

أما القوانين المستخدمة في حساب التكاليف فيمكن عرضها على النحو التالي:

١ - "التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيّرة

٢ - متوسط التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة / تكلفة عناصر الكلفة ، ATC / XI .

٣ - متوسط التكاليف المتغيرة = مجموع التكاليف المتغيرة / ن

٤ - متوسط التكاليف الثابتة = مجموع التكاليف المتغيرة / ن

٥ - القيمة الحالية الصافية (للفائدة والكلفة) = $NPV = \frac{Bo-Co}{(1+d)}$

حيث Bo ترمز للفائدة و Co ترمز للتكاليف و1 يرمز للريال وd يرمز للتضخم والإدخار (الثبيتي، ٢٠٠١: ٤٦).

الإجابة عن السؤال الخامس: هل يتواءم الإنفاق على التعليم مع العائد الاقتصادي له؟

للعائد من التعليم مفهومان يتمثل الأول في أنه مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفراد القوة العاملة، بينما الثاني يعني قدرة الأفراد على الإنتاج والكسب وإنتاج المُتعلمين ومكاسبهم، مُضافاً إليه الرفاهية التي يُحققها ويستفيد منها المتعلم وأسرته وبقية أفراد المجتمع الذين يعيشون في بيئة واحدة (Weisbrod, 1992).

ولابد من التفريق بين العائد من التعليم ومعدله؛ إذ يُشير العائد إلى: "كمية العائدات الاقتصادية مُقدرة بالأرباح ومبلغ النمو الاقتصادي أو زيادة

الإنتاج والدخل، بينما معدل العائد فيعني: النسبة بين الإنفاق على التعليم والعائد من ذلك الإنفاق مُقدراً بالنسبة المئوية، أوبقسمة العائدات على النفقات مضروباً في مئة (الرشدان، ٢٠٠٥: ١٧٦). وتُقسَّم عوائد التعليم وفوائده إلى:

١ - منافع غير مباشرة: وتتمثل في التأثيرات الخارجية النافعة من الفرد والمتعلم على أفراد المجتمع.

٢ - منافع مباشرة: وتقاس على مستوى الأفراد بالزيادة في دخل المتعلم خلال سنوات الخدمة المتبقية له بعد تخرجه، وحتى نهاية حياته العملية (طاهر، ١٩٩٨).

ولتخفيض الإنفاق على التعليم لضمان عائد جيد منه لابد من التخلص من الأنشطة غير الضرورية، وتبسيط الضرورية منها، وسيؤدي ذلك بدوره لتحقيق النتائج التالية:

١ - عدم تبديد الوقت والمال في هندرة الأنشطة ذات القيمة الضئيلة، أو المنتجات التي لا حاجة لها، بل التخلص منها، فالعمل المهدر أو الضائع هو العمل عديم القيمة الذي لا يلاحظ العميل غيابه.

٢ - الاستفادة من المصادر الخارجية؛ وتعني عدم القيام بأي نشاط يمكن الحصول عليه بتكلفة أقل أو جودة أعلي من مصدر خارجي.

٣ - توظيف تقنية المعلومات أي استخدام تقنية المعلومات في أداء العمليات الإستراتيجية والضرورية في المنظمة (فليِّه، ٢٠٠٩).

ويمكن الاستفادة من معرفة العائد لكل مرحلة تعليمية، عن طريق تحديد أولويات الاستثمار في التعليم، وتحديد الميزانيات على ضوء ما ترصده الدول من مخصصات للتعليم في الميزانية العامة لها، أما المهتمين بالحقل التعليمي فكان لهم وجهات نظر ثلاث تجاه قياس العائد من التعليم تُلخص في:

١ - الأولى ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية تعلو فوق مسألة الحساب والتقديرً.

٢ - والثانية تؤكد على إبراز دورة في التنمية الاقتصادية على المستويين الفردي والقومي، ولكن يجب ألا تُستخدم نفس الأساليب والمقاييس المُستخدمة في المجالات المادية.

٣ - والثالثة تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقاً، ولا ترى ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي يستخدمها الاقتصاديون في بقية المجالات (النوري، ١٩٩٨).

ولحساب عائدات التعليم وضع تصنيف لأنواع التعليم يستطيع من خلاله الحكم على التعليم هل هو استهلاكي أم استثماري؟ ويتمثل هذا التصنيف في:

١ - التعليم ما قبل التعليم الابتدائي؛ فينظر له على أنه نمط من التعليم الاستهلاكي الكلي.

٢ - التعليم الابتدائي والثانوي فيرى أن تكلفتها الاستهلاكية تماثل عائدها الاستثماري بواقع ٥٪.

٣ - التعليم العالي؛ فيؤكد على أنه الاستثمار الحقيقي في مُجمله (Schultz, 1994).

وهذا لا يُخوِّل الاهتمام بالتعليم العالي على حساب التعليم العام؛ إذ يجب أن يكون التعليم العام مجانياً وعالي الجودة، على أن تُترك الصيغ التمويلية لكليهما حسب ما تراه كل دولة (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ٢٠١٢).

ويسعى التخطيط الاقتصادي للتعليم من خلال خفض الإنفاق إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - قياس تكلفة المنتج النهائي المتمثلة في تكلفة الطالبة السنوية، وتكلفة الخريجة.

٢ - إحكام رقابة عناصر التكاليف من خلال وضع الإجراءات التنظيمية الخاصة بضبط ورقابة تداول المدخلات المالية، والتجهيزات والمهمات داخل الأقسام التعليمية.

٣ - ضبط رقابة نشاط الخدمات التعليمية والإدارية.

٤ - ضبط رقابة المصروفات المباشرة وغير المباشرة داخل المؤسسة التعليمية.

٥ - التعرف علي المستويات الإدارية الضعيفة في مجال التنفيذ من أجل العمل علي تحسين الإنتاجية.

٦ - ضبط وإحكام الرقابة علي تكلفة النشاط المتعدد في المؤسسة التعليمية من أجل القضاء علي الهدر في استخدام الموارد.

٧ - إعداد التقارير الدورية المختلفة للكشف عن المستويات الإدارية الضعيفة في مجال خطة التنفيذ من أجل العمل علي تحسين الكفاية الإنتاجية.

٨ - إعداد البيانات المقارنة لأغراض التخطيط للاختيار بين السياسات البديلة وإصدار القرارات المناسبة (العباد، ٢٠٠٥).

كما أن حساب تقدير عائدات التعليم تُحقق الهدفين التاليين:

١ - مساعدة العاملين في ميدان التخطيط على إدخال الاستثمارات التعليمية مع جُملة الاستثمارت.

٢ - رسم صورة تقريبية لما يُنفق على التعليم وما يُنتظر منه (الرشدان، ٢٠٠٥).

كما يجب أن نأخذ في الاعتبار أن العوائد المالية لا تُشكل إلا جانباً بسيطاً من منافع التعليم وعطائه، إذ تتجاوزها آثار بعيدة المدى يُلخصها الباحث في:

١ - التغييرات التي يُحدثها التعليم في البُنية الفكرية للأفراد والجماعات.

٢ - التطور الهائل في حضارة المُجتمع وتقدمه المادي والمعنوي.

الإجابة عن السؤال السادس: كيف يُمكن الاستفادة من ترشيد الإنفاق على التعليم في زيادة كفاءته وجودته ؟

يعد الترشيد منهجاً إسلامياً، إذ حث عليه ديننا الإسلامي في مواقع كثيرة في القرآن الكريم حيث يقول رب العزة والجلال ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ الإسراء ٢٩، كما حثت عليه الأحاديث النبوية الشريفة إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:

"لا تسرف ولو كنت على نهر جار" وهذه الأدلة النقلية تأمرنا وتوجهنا إلى رسم سياسة متوازنة وحكيمة لتنظيم ما ينفق، وما يجب أن يدخر للمستقبل.

من هنا تبرز أهمية ترشيد الإنفاق على جميع المستويات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المادية، وتوجيه الإنفاق وفق خطة متوازنة ومعتدلة تراعي مقدار الدخل ومستوى الإنفاق، ونظراً للهزات الاقتصادية التي مرت بها الدول العربية نتيجة لضآلة مواردها المالية والزيادة المضطردة في أعداد السكان، فقد اتبعت بعض الحكومات سياسات تهدف إلى ترشيد الإنفاق، والتخلص من الالتزامات التي كانت تثقل كاهلها، وتعيقها عن القيام بواجباتها الأساسية وتحمل المواطن أو القطاع الخاص تكاليف هذه الالتزامات ومنها التعليم؛ وأجريت دراسة لإيجاد طرق علمية لترشيد الإنفاق في التعليم العام، وتوصلت إلى نتائج مهمة منها:

١ - إعادة تنظيم الهيكل الإداري لزيادة كفاءته الإنتاجية.

٢ - توجيه الراسبين والمتسربين لأعمال مهنية وفنية تتناسب وقدراتهم واستعداداتهم.

٣ - الحد من استئجار المباني المدرسية.

٤ - الاستفادة من الكتب الدراسية لأكثر من عام دراسي واحد.

٥ - عدم بقاء الطالب في التعليم لمدة طويلة، مع عدم تقدمه فيه (غنايم، ١٩٩٠).

بينما يتمثل الاتجاه المفضل في الآونة الأخيرة لدى العديد من الدول هو التأكيد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للتعليم قبل التفكير في زيادة حجمها؛ نظراً لتزايد تكلفة التعليم بشكل كبير خاصة مع اشتداد وقع الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ٢٠١٢).

ونظراً لضخامة الإنفاق على مؤسسات التعليم، وبناءً على ما تواجهه الدول النامية على وجه التحديد من عجز في مواردها المادية من جهة، وعدم

وفاء التعليم بتحقيق يوازي على أقل تقدير ما يُنفق عليه من جهة ثانية؛ قُدِّمت بعض المُقترحات التي تُحقق هدفاً مزدوجاً يتمثل الأول في ترشيد الإنفاق على التعليم، بينما الثاني يسعى لرفع كفاءته، ويرتبط هذا بالجودة كتحدي التي لها تشعباتها المختلفة حيث تتصل بشكل وثيق بحاجات سوق العمل ومطالبه غير أنها من جهة أخرى تتصل بشكل وثيق أيضاً بقضية أكبر وهي قضية التعليم العام التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الجودة من خلال نوعية الطلاب الذين توصلهم إلى مقاعد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ولأسباب كثيرة لا نرى ثمة مؤشر واضح ومؤكد إلى الآن يدل على تقدم كبير في مستوى جودة مخرجات التعليم العام، ومن ثم فإن انعكاس أوضاع ونوعيات مخرجات التعليم العام على التعليم العالي أمر حتمي وطبيعي.

لذا فإن همَّ الجودة ومعاييرها يبقى من نصيب وزارة التعليم العالي التي تسهر على بقاء هذه المعايير ضمن حدودها المقبولة، وهي تبذل في ذلك جهوداً جبارة بلا شك، ولعل ما نلحظه من تأن في بروز مؤسسات التعليم العالي مرده إلى هذا الحزم الذي تبديه الوزارة في الالتزام بمعايير الجودة التي منها بناء إنسان ملتزم ومنتج ومسؤول ومؤهل لمواجهة أعباء المستقبل، ومسلح بالوعي، ومعبأ بالقيم الخلقية ذات النزعة النهضوية المبادرة (العباد، ٢٠٠٥).

أما وسائل تخفيض كُلفة الإنفاق على التعليم فيمكن تحديدها في:

١ - تخفيض كُلفة الساعة الدراسية بتخفيض النفقات المُكرِّسة للعمل التربوي والعناصر الداخلة فيه.

٢ - تحسين المحتوى التعليمي المتمثل في المقرر الدراسي، طرق التدريس، استخدام الوسائل.

٣ - التخفيف من الهدر الذي يتجلى في مُعضلتي الرسوب والتسرب المستمرتين.

٤ - ربط التعليم بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - تصميم خطة تربوية تأخذ في الاعتبار رسم صيغة سليمة يتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التعليم وبين إنتاجيته وبين تخفيضها وبين الحفاظ على جودة التعليم (الرشدان، ٢٠٠٥).

الإجابة عن السؤال السابع: ما النماذج التي يُمكن الأخذ بها في التعليم العالي لتحقيق مُتطلبات العولمة ؟

يرتبط التعليم العالي بالعولمة عن طريق تزايد الاهتمام بمضمونه في ظل عولمة التجارة، والتكامل الاقتصادي، والإندماجات المتمثلة في الشركات الكبرى لتكوين تكتل يصعب هزه، ونظراً لدور التعليم العالي في تخريج المؤهلين للانخراط في سوق العمل، والقيام بدورهم الفعّال في المجتمع، فقد خرج من محليته الضيقة إلى عولمته المرتكزة على تفعيل التعاون بين أبناء المجتمع الدولي، ويمكن تحديد أبرز أسباب خروج التعليم العالي إلى العالمية في:

١ - ازدياد الحراك الأكاديمي والمهني في مؤسسات التعليم العالي بين الطلبة والمعلمين والباحثين العاملين خارج بلادهم.

٢ - تصدير التعليم العالي عن طريق البرامج والمناهج العلمية للحصول على شهادات علمية أودورات تدريبية متقدمة تتلاءم ومتطلبات سوق العمل.

٣ - التركيز على استخدام التقنية والاتصالات وشبكة الإنترنت في مؤسسات التعليم العالي.

٤ - تفعيل التعاون الدولي بين الجامعات عن طريق ازدياد روابط التعليم العالي (بوقحوص، ٢٠٠٠).

وأدى خروج التعليم العالي من المحلية للعالمية إلى بروز توجهات تركز على المستقبل، وكيفية التعامل مع معطياته في ظل العولمة ومتطلباتها وتحدياتها للبلاد العربية يمكن إيجازها في:

١ - ضمان نوعية التعليم العالي.

٢ - التعليم عن بعد.

٢ - التأكيد على مواءمة التعليم العالي.

٤ - التأكيد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي (Dearing Report, 1997).

٥ - التنويع في أنماط مؤسسات التعليم العالي (بوقحوص، ٢٠٠٠).

ويجب ألَّا يغيب عن أذهاننا طرح تساؤلات مهمة هي: "ما هي التغييرات التي يجب إدخالها على المنهج وطرق التدريس وسياسة القبول والخدمات الطلابية؟ وكيف تحافظ الجامعات على مستوى جيد لبرامجها؟ وكيف نقنع الجمهور بأهمية التعليم البديل والافتراضي والجامعات المفتوحة وغيرها؟ وكيف تستطيع الجامعات تحقيق الربح من خلال الاستثمار" (بدران، ٢٠٠٣: ٢٤).

أما المهارات المطلوبة في خريجي التعليم العالي لمواجهة متطلبات العولمة في:

* تنمية العقلية الناقدة والتفكير العلمي القائم على الإبداع والتحليل، مع مرونة هذا التفكير.
* تنمية مهارات التعلم الذاتي والمستمر.
* التأكيد على التوجيهات المجتمعية، مثل حب الوطن، والعمل على تطويره، وخدمته، والثقة بالنفس، والمسؤولية، والكفاءة، والدقة، والعدالة، والعمل الجماعي (الألسكو، ١٩٩٨).

ومن أبرز النماذج التي تُحقق مُتطلبات العولمة:

- كليات المجتمع.
- التعليم العالي التعاوني.
- التعليم العالي الأهلي.
- التعليم العالي المسائي (بوقحوص، ٢٠٠٠).
- الجامعة الإذاعية التلفزيونية في الصين.
- الجامعة المفتوحة.
- جامعة زامبيا: ويقوم نظامها على التعليم بالمراسلة.

- برامج التعليم المُستمر.
- الجامعات الافتراضية (التحليلية) (الرشدان، ٢٠٠٥).
- الجامعات المنتجة (الخشاب، ٢٠٠٥).
- جامعة الأمم المُتحدة.
- الجامعة المُتحالفة مع القطاع الصناعي.
- جامعة البحث المُنتج.
- جامعة منح الشهادات ورخص العمل.
- الجامعة العالمية مُتعددة الجنسيات (الغامدي، ٢٠٠٢).
- الجامعة الاستثمارية.
- الجامعة وبرامج التدريب التحويلي للخريجين.
- الجامعات المتمركزة حول السوق (فرج، ٢٠٠٦).

ويُضيف الباحث نموذجاً جديداً بدأ تفعيله في المملكة العربية السعودية ألا وهو "الجامعة الإلكترونية" التي أنشئت عام ١٤٣٢هـ وبدأ العمل بها بشكل رسمي عام ١٤٣٣هـ تحت مظلة وزارة التعليم العالي.

النتائج

١ - الاستثمار في التعليم خيار استراتيجي، وليس سلعة استهلاكية لا مردود لها.

٢ - التأهيل النوعي للموارد البشرية المتواءم مع مُتطلبات العولمة سيُحقق الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري.

٣ - الأخذ بمنهجية التخطيط لصقل مهارات كوادر الحقل التعليمي لتتواءم ومُتطلبات العولمة.

٤ - تطبيق الأساليب العلمية في حساب كُلفة التعليم وعوائده عند التخطيط له.

٥ - لا يقتصر أثر الإنفاق على التعليم على العائدات الاقتصادية فقط، بقدر ما يتجاوزها إلى عائدات أخرى تتمثل في تقدمه الاجتماعي والحضاري والتقني.

٦ - ترشيد الإنفاق على التعليم لا يعني إطلاقاً إهمال كفاءته وجودته، بل هو عامل مساعد لتحقيق جودته لا عامل هدم لكفاءته.

٧ - نجاح بعض الدول في تطبيق بعض النماذج لصيغ التعليم العالي يخوِّل الأخذ بها؛ بهدف رفع قدرة مؤسسات التعليم العالي على مواكبة مُتطلبات العولمة.

التوصيات

١ - التوسع في الاستثمار في التعليم من خلال تنويع مسارات هذا الاستثمار.

٢ - استمرار صقل مهارات العاملين في الحقل التعليمي بأحدث التوجهات العالمية.

٣ - البعد عن العشوائية والطرق التقليدية عند التخطيط للكوادر البشرية.

٤ - الأخذ بالأساليب العلمية عند حساب كُلفة التعليم.

٥ - الزيادة في الإنفاق على التعليم باعتباره مصدراً للتقدم المجتمعي في كل المجالات.

٦ - المواءمة بين ترشيد الإنفاق على التعليم والمحافظة على كفاءته وجودته.

Economic Planning for Education in the Light of Globalization Requirements

Dr. Mohamed O. Al-Thibiti
College of Education and Liberal Arts - Tabouk University
K.S.A

Abstract

This study aims to explore the economic planning for education in the light of the requirements of globalization through determining whether education is investment or consumption, the extent of the contribution of education to economic growth, identifying the skills required when planning for human resources, figuring out how to calculate the cost of education, identifying the compatibility of spending on education with its economic return, determining how to benefit from the rationalization of expenditure on education in increasing its efficiency and quality, and determining the global patterns that can be applied in higher education institutions to meet the requirements of globalization.

The study employed the analytical descriptive methodology, and concluded that the investment in education is a strategic choice, not a consumer good, the qualitative rehabilitation for human resources coordinated with the requirements of globalization will yield optimal investment in human capital, and moreover, applying planning will lead to hone the skills of manpower to suit the requirements of globalization, the need to apply scientific methods to calculate the cost of education and returns when planning, the spending on education is not limited to economic returns only, as far as it goes beyond to other revenues which leads to social, cultural and technical progress. Rationalization of spending on education does not mean neglecting its efficiency and quality, but it is a contributing factor to achieve quality and not a demolition agent for its efficiency, and that the success of some countries in the application of some models of the formula in higher education can be used to raise the ability of institutions of higher education to keep up with the demands of globalization.

المراجـع

١ - إدريس، محمد السعيد (٢٠١٠). التخطيط الحضاري في عالم مُتغير. **الأهرام" الطبعة العربية**، ٦ مايو.

٢ - الألسكو (١٩٩٨). نحو رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي. **الوثيقة الرئيسة في اجتماع خبراء مسقط** ٣-٦. يونيو. ١٥-٣٢

٣ - بدران، عدنان (١٩٩٨). استراتيجيات لعصر العولمة. **جريدة البيان**، دبي، ٢٧ مايو١٩٩٨م.

٤ - بدران، عدنان (٢٠٠٣). **رأس المال البشري والإدارة بالجودة، استراتيجيات لعصر العولمة في العالم العربي - تحديات الألفية الثالثة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي.

٥ - بستان، أحمد عبد الباقي وطه، حسن جميل (٢٠٠٥). **مدخل إلى الإدارة التربوية**. الكويت: دار القلم.

٦ - بو قحوص، خالد أحمد (٢٠٠٠). اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة. **مجلة التعاون**، الرياض، السنة ١٥، ٥١-٨٥.

٧ - التير، مصطفى عمر (١٩٩٩). الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي. **مجلة الإنماء العربي**، العدد ٩٧، السنة ٢٠. ٧-٢٩

٨ - الثبيتي، جويبر ماطر (٢٠٠١). محاضرات مادة اقتصاديات التعليم، برنامج الماجستير في كلية التربية بجامعة أم القرى.

٩ - جامعة الملك سعود (٢٠٠٤). **ندوة العولمة والتربية - التربية ومُتغيرات العولمة**، كلية التربية.

١٠- الحبيب، فائز وآخرون (٢٠٠١). **مشروع دراسة الوضع الراهن للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية**. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية: الرياض.

١١- خدام، منذر (٢٠٠٣). العولمة وطبيعة العصر. **مجلة المعرفة**، العدد (٧٦) أيار.

١٢- الخشاب، عبد الإله والعناد، مجذوب (١٩٩٨). الجامعة المنتجة - **أسلوب لتطوير التعليم العالي** ، مكتب اليونسكو من ٢-٥ مارس، بيروت.

١٣- راتب، محمد نجيب (٢٠١٠). **التخطيط لإحداث التوازن بين الحق في التعليم والارتقاء بمستوى الجودة التعليمية**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

١٤- راشد، وائل قاسم (٢٠١٢). دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي. **مجلة العلوم الاقتصادية**. ٨(٢٩)، كانون الثاني.

١٥- الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠٠٥). **في اقتصاديات التعليم** (ط٢). عمَّان: دار وائل.

١٦- الرشدان، عبدالله زاهي (٢٠٠٨) **في اقتصاديات التعليم** (ط ٣). عمَّان: دار وائل.

١٧- الرفاعي، عبدالهادي عامر ووليد، ديب سنان علي (٢٠٠٥). العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها. **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (1)

١٨- الرواشدة، علاء زهير (٢٠٠٨). **العولمة والمجتمع**. عمّان: دار اليازوري العلمية.

١٩- الزهراني، سعد عبدالله (٢٠٠٣). **موءامة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**. الرياض: مركز أبحاث الجريمة.

٢٠- السعيد، أنور غالب (٢٠٠٠). **اقتصاديات التعليم**. الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية.

٢١- سكر، نبيل (٢٠٠٨). **الإصلاح الاقتصادي في سوريا**. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

٢٢- السليطي، أحمد علي (٢٠٠٢). التعليم والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد ٧١.

٢٣- صالح، عبدالرزاق محمد (٢٠٠٨). ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي. رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

٢٤- صائغ، عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٤). **تربية العولمة وعولمة التربية**: رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية بجامعة الملك سعود.

٢٥- طاهر، فريد بشير (١٩٩٨). **التخطيط الاقتصادي**. بيروت: دار النهضة العربية.

٢٦- الطبيب، أحمد محمد (١٩٩٩). **التخطيط التربوي**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٧- العباد، عبدالله حمد العباد (٢٠٠٥). **تمويل التعليم العالي**. القاهرة: دار التربية العربي.

٢٨- العبد اللطيف، عبد الله بن عبد اللطيف (١٩٩١). التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم في المملكة. مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

٢٩- عبدالدائم، عبدالله (٢٠٠١). **التخطيط التربوي**، (الطبعة العاشرة). بيروت: دار العلم للملايين.

٣٠- عبدالسلام، مصطفى عبدالسلام (٢٠٠٦). **تطوير مناهج التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة**. مؤتمر التعليم النوعي ودورة

في التنمية البشرية في عصر العولمة الأول، جامعة المنصورة، من ١٢-١٣ أبريل.

٣١- عبدالمجيد، محمد سعيد (٢٠٠٦). **قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم**. المؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس - سلوك الإنسان وتحديات العصر - جامعة المنيا، كلية الآداب.

٣٢- العبدالمنعم، عبدالمنعم إبراهيم (٢٠٠٣). دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية، النشر العلمي بجامعة الملك سعود: الرياض.

٣٣- عتريسي، طلال (١٩٩٨). العرب والعولمة. "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية"، مركز الدراسات الوحدة العربية: بيروت.

٣٤- العتيبي، خالد حمدان (٢٠٠٥). استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى، كلية التربية.

٣٥- العتيبي، منير مطني (٢٠١١). تحليل ملاءمة مُخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي. جامعة الملك سعود، كلية التربية.

٣٦- عليوه، زينب توفيق (٢٠٠٦). **الآثار الأقتصادية لتفعيل التعليم الإلكتروني في ظل العولمة. المؤتمر العلمي الأول للتعلم النوعي ودوره في تنمية الموارد البشرية في عصر العولمة**. المنصورة: جامعة المنصورة. ٢٠٦-٢٤٤.

٣٧- الغامدي، جمعان مسفر (٢٠٠٢). البدائل الممكنة للجامعة التقليدية في المملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الخرطوم. كلية التربية.

٣٨- غليون، برهان وأمين، سمير (٢٠٠٢). **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دمشق: دار الفكر المعاصر.

٣٩- غنايم، مهني محمد إبراهيم (١٩٩٠). **الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج**. الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي.

٤٠- غنيمات، عبدالقادر (٢٠٠٩). **الحضارة والفكر العالمي**. عمان: دار الوراق.

٤١- غنيمة، محمد متولي (٢٠٠٥). **التخطيط التربوي**. عمّان: دار المسيرة.

٤٢- فرج، فتحي سيد (٢٠٠٦). **البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي**. القاهرة: عالم الكتب.

٤٣- فرغل، منصور (٢٠٠٥). إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى، كلية التربية.

٤٤- فليح، فليح حسن خلف (٢٠٠٧). **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**. عالم الكتب الحديثه: الأردن.

٤٥- فليّه، فاروق عبده فليه (٢٠٠٩). **اقتصاديات التعليم**. الأردن: دار المسيره.

٤٦- قويدر، إبراهيم (٢٠٠٥). **انتقال الأيدي العاملة والتشغيل**. مؤتمر منظمة العمل العربية: الجزائر.

٤٧- كبه جي، صباح (٢٠١٠). **التخطيط الصناعي في العراق**. بغداد: دار الكتب والوثائق العراقية.

٤٨- كريدي، ياسين (٢٠٠٩). أثر العوامل الاقتصادية في التخطيط التربوي. **مجلة الاقتصاد الخليجي**، العدد ١٦، مركز دراسات الخليج العربي.

٤٩- المالكي،عبدالله، وبن عبيد، أحمد (٢٠٠٤). التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنيّة. **مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية**، المجلد ٣٠، العدد ١١٤.

٥٠- محمد، نافيز أيوب (٢٠٠٦). انعكاسات العولمة على التعليم في الوطن العربي. جامعة الإسراء: الأردن.

٥١- مرسي، محمد منير (١٩٩٨). **تخطيط التعليم واقتصادياته**. القاهرة: عالم الكتب.

٥٢- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (٢٠١٢). **اقتصاديات التعليم**. الكويت.

٥٣- المصري، منذر واصف (٢٠٠٤). **العولمة وتنمية الموارد البشرية**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

٥٤- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية (٢٠١١). وثيقة استشراف العمل التربوي في دول الخليج - **التعليم والواقع الاقتصادي - الفصل الثالث**. الرياض.

٥٥- نهار، غازي صالح (٢٠١٠). **العولمة واستراتيجية التعلم في الجامعات الأردنية - الواقع والتصورات المُستقبلية**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

٥٦- النوري، عبد الغني عبد الفتاح (١٩٩٨). أهداف التخطيط التعليمي وأساليبه. **مجلة التربية**، قطر، ٩١. ١٣١- ١٧٨

٥٧- الهوساوي، سعاد محمد (١٩٩٢). فعالية الكلفة في مدارس البنات الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى.

٥٨- الوزان، عدنان (٢٠١٠). أثر العولمة في مؤسسات التعليم العالي - تجربة جامعة أم القرى - مكة المكرمة. **مجلة معهد البحوث العلمية**. ٢١٥-٢٢٩

59 - Al'Abri, Khalaf (2011). The Impact of Globalization on Education Policy of Developing Countries: Oman as an Example, **Literacy Information and Computer Education Journal (LICEJ)**,. 2(4), 491-501.

60 - Altabch (2004). Globalization and University: Myths and Realities in an Unequal World. **Tertiary Education and Management**. Center for International Higher Education, Boston College.

61 - Cohn, E. (1997). **The Economics of Education.** Massachusetts, Ballinger Publishing Company.

62 - Cosma, Daniela and Stanciu, Leontin (2008). UNESCO Policy and Capacity Development in Educational Planning and Management. **Buletin Stiintific,** 13(2), 93-97.

63 - Egorshin, A.T., Abliazova, N.O. and Gus'kova, I.V. (2007). Higher Economic Education in Russia, 1990-2025. **Russian Education and Society**. 49(10), 30 - 52.

64 - El Semary, Hebatalla; Al Khaja, Mai and Hamidou, Kamal (2012). The

Interaction Between Education and Globalization: A Comparative Study of Four GCC Countries. **Cross-Cultural Communication**, 8(4), 58-69.

65 - Hoareau, Cecile (2011). Globalization and higher education policy-making in France: Love it or hate it? **French Politics**, 9(3), 222-239.

66 - Johnstone, Bruce (2003). Sociologick èasopis. **Czech Sociological Review**, Vol. 39, No. 3. State University of New York at Buffalo.

67 - Lo, Margaret Wai Ki (2010).To What Extent Educational Planning and Policy Decision ought to Be Guided by Economic Considerations - A Case Study on Recent, Educational Developments of Hong Kong. **International Education Studies**, 3(4).

68 - McGrew, Anthony G. and Lewis, Paul G. (1992). **Global Politics: Globalaization and the Nation-State**. Oxford: Polity Press.

69 - Millar Wood, Jane C. (2008). The Impact of Globalization on Education Reform: a case study of Uganda. Unpublished Doctoral Dissertation, Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park, ProQuest Dissertations & Theses.

70 - Musai, Maysam; Mehrara, Mohsen; Fakhr, Said G. (2011). Relationship between Education and Economic Growth; (International Comparison). **European Journal of Economics, Finance & Administrative Sciences**, 29, 26.

71 - Psacharopolous, George (2004). Economics of Education from Theory to Practice, **Brussels Economic Review**, 47(3/4) Autumn, pp 341-357

72 - Resnik, Julia (2006). International Organizations, the "Education-Economic Growth" Black Box, and the Development of World Education Culture. **Comparative Education Review**, 50(2), 173- 195.

73 - Rogers, D.C. and Ruchlin, H.S. (1991). **Economic and Education.** New York: the Free Press.

74 - Schultz T.W. (1994). Education and economic growth**. In: Social Forces Influencing America**. Education of Chicago Press, 1994.

75 - Svennilson, I. et al. (1992). Targets for Education in Europe. **Policy Conference on Economic Growth and Investment in Education**, OECD, Paris.

76 - The Dearing Report (1947). Higher Education in the learning society. The National Committee of Inquiry into Higher Education. Great Britain, London: H. M. Stationary Office.

77 - Wangenge-Ouma, Gerald (2008). Globalisation and higher education funding policy shifts in Kenya. **Journal of Higher Education Policy and Management**,. 30(3), 215-229.

78 - Weisbrod B.A. (1992). Education and investment in human capita., **Journal of political economcy Supplement**, Vol. LXX.

79 - Lan, Yan Yan (2006). Impact of Globalization on Higher Education: An Empirical Study of education policy & planning of design education in Hon Kong.